الأمم المتحدة S/PV.7840

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٨٤٠

الجمعة، ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الساعة ١٦/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد غونثاليث دي لينياريس بالو	(إسبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد ييلتشينكو
	السنغال	السيد سيس
	الصين	السيد وو هايتو
	فرنسا	السيد لاميك
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد سواريث مورينو
	ماليزيا	السيدة إبرايهم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسن
	نيوزيلندا	السيد تولا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان
	اليابان	السيد بيشو

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1644499 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/1066، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أُجرِيَ تصويتٌ برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا، السنغال، الصين، فرنسا، جمهورية فنزويلا البوليفارية، ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان

الرئيس (تكلم بالإسبانية): نال مشروع القرار ١٥ صوتاً مؤيداً. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات عقب التصويت.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): في الشهر الماضي، حذر المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، السيد أداما دينغ، مجلس الأمن من أن ثمة خطراً شديداً من تصاعد العنف على أسس عرقية، مع احتمال أن يتحول إلى إبادة جماعية. وفي هذا الأسبوع تحديداً، ردد رئيس فريق من محققي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنوب السودان رسالة دينغ، قائلاً إن جنوب السودان على شفا حرب أهلية شاملة، الأمر الذي يمكن أن يزعزع استقرار المنطقة بأسرها.

إن الأهوال التي تواجه شعب جنوب السودان غير عادية. ونحن نعلم أن ٧,٥ مليون شخص – ٧٥ في المائة من السكان – هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وليس هذا هو الوضع الوحيد المروع في جنوب السودان. فقد كان الاغتصاب أيضاً عنصراً من استراتيجية متعمدة على ما يبدو لترويع السكان ومعاقبتهم. وما يخبرنا به كل ذلك هو أن الوضع الراهن في جنوب السودان لا يُطاق ولا يمكن أن يستمر.

واليوم، اتخذ مجلس الأمن خطوة ضرورية وهامة في المساعدة على معالجة تلك الحالة القائمة. إن قرار اليوم ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، الذي اعتُمد بالإجماع، يحث الأطراف على العودة إلى عملية السلام باعتبارها الوسيلة الرئيسية لإنهاء النزاع. ويضمن القرار أيضاً، في مواجهة التوترات المتزايدة التي وصفتها، أن يكون لدى بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الأدوات اللازمة للاضطلاع بولايتها الأساسية – وهي حماية المدنيين.

يقرر القرار مواصلة النشر والتفعيل الكامل لقوة الحماية الإقليمية التي قوامها ٤ ٠٠٠ فرد، التي كلفنا بنشرها أول مرة قبل أربعة أشهر، وهو يستجيب لطلب الأمين العام بزيادة عدد أفراد الشرطة المنتدبين للبعثة. تهدف كل تلك الخطوات إلى تعزيز قدرة البعثة على حماية المدنيين. كما أن القرار يحتفظ بالمسؤوليات الرئيسية الأخرى للبعثة، بما في ذلك الرصد والتحقيق في التعدي على حقوق الإنسان وانتهاكاتها وتهيئة

الظروف الأمنية اللازمة لوصول المساعدة الإنسانية إلى جميع من هم في حاجة إليها.

وعلاوة على ذلك، يدعو القرار حفظة السلام إلى فعل المزيد لمنع العنف الجنسي والتصدي له، ويحث الأمم المتحدة على إدماج الدروس المستفادة من الهجمات على مواقع حماية المدنيين في ملكال وجوبا. وفي هذا الصدد، نشير إلى أننا نتوقع أن تقوم الأمم المتحدة بتنفيذ الإصلاحات الرامية إلى تحسين تمكين البعثة من حماية المدنيين وأن تقدم إلى المجلس تقريراً عن التقدم المحرز.

يأتي القرار تجسيداً للإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها على مدى الأشهر القليلة الماضية من مسؤولي الأمم المتحدة الرفيعي المستوى بشأن الحالة المتدهورة في جنوب السودان ويركز على كفالة أن تكون للبعثة الولاية الصحيحة والأدوات التي تحتاج إليها لتنفيذها. ويعرب القرار عن التزامنا المستمر بالنظر في استخدام الجزاءات وحظر الأسلحة كأدوات للحد من القدرة وحوافز لأولئك الذين يهاجمون المدنيين ويُخرجون عملية السلام عن مسارها. وفي حين يرى البعض أن هذه التدابير لن تكون مثمرة أو غير ذات أهمية، لا يمكننا أن نفكر في تدبير أنسب من فرض حظر على توريد الأسلحة من شأنه أن يعرقل تدفق الأسلحة، ولا سيما الأسلحة الثقيلة، إلى حكومة عازمة على مواصلة العنف على حساب شعبها وإلى الفصائل المتمردة التي تهدف إلى تقويض اتفاق السلام.

وبالمثل، نعتقد أن الجزاءات المحددة الأهداف يمكن أن تكون أداة فعالة في توجيه رسالة من المجلس بشأن عدم اتفاقنا مع القادة، في كلا الجانبين، الذين هم مسؤولون عن التحريض على العنف في جنوب السودان. وإننا على استعداد لتأييد فرض تلك التدابير في مواجهة تفاقم العنف الذي يشمل جرائم الحكومة، وعرقلة الحكومة المستمرة للبعثة وقوة الحماية الإقليمية – بالرغم من التعهدات بعكس ذلك – والدور الذي تضطلع به فرادى الجهات الفاعلة في إدامة دائرة العنف في جنوب السودان.

إن جنوب السودان على شفا كارثة. والبلد يمكن أن يعود إلى عملية السلام لتحقيق مزيد من الاستقرار أو أن يسمح باستمرار العنف وتحوله إلى حرب عرقية صريحة. وقد رأينا بالفعل لمحة للتكلفة المرتفعة التي ستترتب على الخيار الأخير، وذلك من خلال التقارير الواردة عن الاغتصاب والاغتصاب الجماعي لآلاف النساء والفتيات وفرار الناس من ديارهم بأعداد غفيرة وشبح انتشار الجوع في أعقاب توقف الإنتاج الزراعي العادي بسبب استمرار النزاع.

وباتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، يقر المجلس بتلك المخاطر الكبيرة ويلتزم بمحاولة إعادة البلد إلى السلام والاستقرار.

السيد إليتشوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أيد الوفد الروسي القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، استنادا إلى ضرورة بذل جهود دولية نشطة للتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع المسلح في جنوب السودان، والدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة في ذلك البلد في هذه العملية. ومع ذلك، فإننا مضطرون للإشارة إلى أن مقدمي مشروع القرار لم يراعوا مرة أخرى سلسلة كاملة من الشواغل الجدية التي أثارها الوفد الروسي والعديد من الوفود الأخرى، كما فعلوا في ما يتعلق ببعض قرارات المجلس الأخرى بشأن جنوب السودان. وقد مرروا في نص تلك القرارات أولوياتهم الوطنية الخاصة، وأهملوا الخطوط الحمراء لدى الوفود الأخرى.

وهذا يزيد من تقويض وحدة عمل المجلس وفعاليته، بما في ذلك بشأن موضوع جنوب السودان. ورفض القائمون على الصياغة، على وجه الخصوص، الاقتراح الداعي إلى تعديل ولاية البعثة من خلال الإشارة إلى مهمة دعم عملية السلام باعتبارها أولوية. كما رفضوا منح صلاحيات لأصحاب

الخوذ الزرق من أجل تقديم المساعدة إلى الشرطة في جنوب السودان. وهذا هو بالضبط ما أوصى به الأمين العام بموجب الاستعراض الذي جرى في الخريف لأنشطة بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان. وما فتئت جوبا، أيضا، تطلب هذا. وفي ما يتعلق بجنوب السودان، يتبين أن بعض زملائنا ليس لهم مطلب سوى الرغبة في استخدام العصا، بما في ذلك فرض جزاءات جديدة؛ ولا يوجد أبدا أي حديث عن الجزرة.

ومثلما كان الأمر في السابق، نرى أنه من غير الملائم إدراج جزاءات مجلس الأمن المفروضة على جنوب السودان في القرار، الذي يبدو أن النية الرئيسية من ورائه هي تمديد ولاية بعثة حفظ السلام. وهذه الإنذارات النهائية والصياغة تبدو جميعها غريبة بالنظر إلى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان لعام ٢٠١٥. فعلى سبيل المثال، لدينا حكومة انتقالية للوحدة الوطنية وبرلمان يعملان بنجاح، في ظل مشاركة ممثلين عن المعارضة المسلحة. وبدأ الرئيس سلفاكير حوارا على مستوى الدولة وأصدر عفوا عن أنصار رياك مشار. وأعلنت جوبا موافقتها القاطعة على نشر قوة الحماية الإقليمية.

وعلى الرغم من كل ذلك الزخم الإيجابي، سعى مقدمو مشروع القرار إلى تمرير عبارات تشير إلى الجزاءات بأي ثمن. ويبدو أن وفد الولايات المتحدة الأمريكية لا يبالي بأن مشروع القرار الذي قدمه في تشرين الثاني/نوفمبر بشأن توسيع نطاق نظام جزاءات مجلس الأمن المفروضة على جنوب السودان قد حظي بدعم أقل من نصف أعضاء المجلس. كما تجاهل مقدمو المشروع القرار الذي أصدره مؤتمر قمة الهيئة الحكومية الدولية للتنمية مؤخرا ومفاده أن فرض جزاءات جديدة سيأتي بنتائج عكسية بالنسبة لعملية التسوية. وذكر زملاؤنا صراحة أنهم لا يهتمون سوى بالوثائق الأفريقية التي تتسق مع مصالحهم ونهجهم الخاصة.

وكما كان الحال من قبل، لا يمكننا أن نوافق على العبارات المتعلقة بالمحكمة المختلطة المزمع إنشاؤها مستقبلا في جنوب السودان. فهذا يتعارض مع أحكام اتفاق السلام لعام ٢٠١٥، الذي ينص على أن إنشاء وأنشطة تلك الهيئة القضائية يشكلان اختصاصا حصريا لمفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد حذرنا مرات عديدة من مدى عدم مقبولية محاولة نشر مركبات جوية غير مأهولة رغما عن إرادة حكومة جنوب السودان. ووجود عبارات تؤيد استخدام بعثة الأمم المتحدة لها يهزأ فعليا بسيادة الدولة في ذلك البلد.

السيد وو هايتاو (الصين) (تكلم بالصينية): تتابع الصين عن كثب الحالة في جنوب السودان. وأعلن الرئيس سلفاكير، رئيس جنوب السودان، في بداية الحوار الجاري على مستوى الدولة أن حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية في جنوب السودان قبلت دون شروط نشر قوة الحماية الإقليمية. كما أعلنت تدابير ملموسة دعما لبعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وللعاملين في المجال الإنساني في الاضطلاع بولاياتهم. وترحب الصين بهذه التطورات.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف في جنوب السودان إلى تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان والعودة إلى البحث عن حل سياسي من أجل تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن. وترحب الصين بعقد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤخرا لمؤتمر قمة وإصدار بيان بشأن جنوب السودان، وتؤيد الصين استمرار الهيئة في القيام بدورها القيادي في التوسط في تلك المسألة.

وقد اتخذت الحكومة الانتقالية في جنوب السودان خطوة هامة في تنفيذ القرار ٢٣٠٤ (٢٠١٤) والبيان المشترك. وينبغي للمجلس، بدوره، أن يبعث بمزيد من الرسائل والإشارات الإيجابية بغية تشجيع الأطراف في جنوب السودان على

الالتقاء في منتصف الطريق والالتزام على نحو مشترك بتحقيق السلام والاستقرار والتنمية المستدامة على الصعيد الوطني. وفيما يتعلق بالجزاءات، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصرف بحكمة لتجنب عكس مسار الزخم الإيجابي الحالي.

وتدعم الصين تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتقدر الصين الدور الذي تقوم به البعثة في تنفيذ اتفاق السلام وحماية السكان المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية. ونأمل أن تجري الأمانة العامة استعراضا شاملا للتحديات الجديدة والناشئة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأن تحسن بصورة منهجية عملها في حفظ السلام من أجل تعزيز كفاءة عمليات حفظ السلام وفعاليتها وضمان تعزيز حماية حفظة السلام وسلامتهم بتزويدهم بقدرات أفضل للتعامل مع الحالات المعقدة والوفاء بولاياتهم.

والحكومة الصينية ثابتة في دعمها لعملية السلام في جنوب السودان، وتقدم المساعدة إلى ذلك البلد في حدود قدراتها. وأوفدت الصين ١ ٠٠٠ من حفظة السلام للمشاركة في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وتقف الصين على أهبة الاستعداد لكي تواصل، جنبا إلى جنب مع المجتمع الدولي، دورها البناء في مساعدة جنوب السودان على تحقيق السلام والاستقرار.

السيد أبو العطا (مصر): لقد صوت وفد بلادي مؤيدا لقرار تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. فعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتها عملية المفاوضات وعدم إتاحة الوقت الكافي من قبل القائمين على الصياغة للتفاوض الموضوعي الجاد على مشروع القرار واستمرار وجود عدد من الشواغل لدى وفد مصر على ما تضمنه القرار، فإننا نعتبر أن المكسب السياسي الحقيقي اليوم هو نجاح المجلس في التوصل إلى الحد الأدنى من التوافق حول ما يتضمنه قرار اليوم، وذلك بعد الاستماع إلى وجهات نظر وشواغل الدول الأفريقية الثلاث التي لعبت الدور الأهم في التوصل لهذا التوافق.

لقد كنا، وما زلنا، نؤمن بالأهمية القصوى لتوحيد الرسالة السياسية التي يوجهها المجلس إلى أطراف النزاع في جنوب السودان، وأثر تلك الرسالة الموحدة في دفع جهود الحل السلمي الشامل للأزمة استنادا إلى اتفاق السلام.

إن مصر تؤكد أن سياسة اللجوء إلى مقاربات عقابية وتهديدية قد أثبتت بالتجربة عدم فعاليتها وفشلها في إنهاء النزاع في جنوب السودان. ومن ثم، فإننا نؤمن بأهمية تركيز جهود هذا المجلس على إحداث انفراجة سياسية وتعزيز مسار الحوار مع أطراف النزاع، ووصولا إلى معالجة جذور الأزمة وإنهاء التوتر وتحقيق المصالحة الشاملة ودعم خلق هوية وطنية راسخة، تجمع أبناء جنوب السودان. إن ذلك من شأنه أن يمثل المدخل الوحيد والمظلة الضامنة لحماية المدنيين وإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان ووقف المعاناة الإنسانية التي يواجهها المواطنون الجنوبيون منذ عام ٢٠١٣.

بالتوازي مع هذه الرسالة الموجهة إلى المجلس والمجتمع الدولي، لدينا رسالة أهم أود توجيهها إلى كافة الأطراف في جنوب السودان، وهي: أنكم جميعا تتحملون مسؤولية رفع المعاناة عن شعبكم والوفاء بتطلعاته التي صاحبت تشكيل دولتكم الوليدة.

وأود التأكيد على أن صبر المجتمع الدولي وتفهم الأطراف الإقليمية لخصوصيات الوضع في بلادكم والتحديات التي تواجهكم، لا يمكن تفسيرهما بأي حال على أنها قبول بمواصلة قتل الأبرياء وارتكاب انتهاكات في حق المدنيين.

إننا نؤكد هنا اليوم، وكما أكدنا مرارا، دعمنا الكامل لعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وتقديرنا لجهودها الحثيثة في حماية المدنيين وتخفيف معاناتهم. وعدم قبولنا بأي حال من الأحوال تحدي أو إعاقة ولاية وعمل البعثة. كما نعرب عن استعداد مصر للاستمرار في لعب دور توفيقي بين مختلف الرؤى داخل هذا المجلس، وتقديم كافة أشكال العون، حتى يتجاوز جنوب السودان محنته الحالية.

السيد سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت جمهورية فنزويلا البوليفارية مؤيدة القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، اقتناعا منها بضرورة الحفاظ على وحدة مجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في جنوب السودان، ونظرا للدور الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على أرض الواقع، ولا سيما ولايتها المتمثلة في حماية المدنيين والدعم الذي يمكن أن تقدمه صوب تنفيذ اتفاق السلام.

وعلى الرغم من أن بلدي قرر تأييد القرار الذي تم اتخاذه للتو، نود أن نشدد على أن عملية التفاوض لم تتناول بعض شواغل المصلحة الخاصة التي أعربت عنها فنزويلا. ومن بين المسائل التي لم تعالج، نود أن نسلط الضوء على لغة قرار اليوم التي تشير إلى الجزاءات، ونؤكد من جديد إدانتنا القوية للهجمات على موظفي ومرافق البعثة، التي يجب احترامها وفقا للقانون الدولي. ونعتقد أنه من غير الضروري إدراج التهديدات باحتمال فرض تدابير إضافية ضد جنوب السودان عندما لا تتصل تلك التدابير بصورة مباشرة بالنص الذي يهدف إلى تجديد ولاية البعثة، لا سيما عندما يحدد القرار توسيع نطاق نظام الجزاءات المفروضة على ذلك البلد. وفي رأينا، سيكون هذا هو السياق المناسب لمعالجة الجزاءات.

ومع ذلك، فإننا نشير في هذا الصدد إلى موقف المنطقة، الذي أكد قبل عشرة أيام تحديدا على أن

> ”فرض حظر على توريد الأسلحة أو الجزاءات المفروضة على جنوب السودان لن يقدم الحل المطلوب لتحقيق السلام الدائم والاستقرار في البلد، ويشدد على أن المطلوب هو الحوار والمصالحة والالتزام من جانب جميع الأطراف السودانية الجنوبية إلى العمل بإخلاص لتنفيذ اتفاق حل النزاع في جنوب السودان، وتقديم الدعم لهم من المنطقة والمجتمع الدولي“.

لذا، فإننا نؤكد مرة أخرى موقفنا بشأن ضرورة تطبيق حلول أفريقية للمشاكل الأفريقية. ونعتقد أنه بغية الحفاظ على الاتساق في سيادة العملية السياسية، ينبغي لمجلس الأمن توحيد الجهود في تنشيط العملية السياسية في جنوب السودان والتقدم المحرز في وضع استراتيجية سياسية واضحة من أجل التعامل بصورة شاملة مع النزاع في جنوب السودان بتنسيق دقيق مع البلدان والمنظمات في المنطقة.

ولهذا السبب، نحن لا نشير فحسب إلى إعلان الرئيس سالفا كير الأخير عن قراره بعقد حوار وطني شامل، وقرار حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الذي يأذن بنشر قوة الحماية الإقليمية غير المشروط، بل نرحب بذلك. وعلاوة على ذلك، يتم مرة أخرى تجاهل الشواغل التي أعرب عنها العديد من البلدان، بما فيها فنزويلا، بشأن الإشارة إلى المركبات الجوية غير المأهولة أو نُظم الطّائرات بدون طيار غير المسلحة. وهذه النظم غالبا ما عارضتها دولة جنوب السودان بسبب آثارها على صون سيادتها.

وقد حدث الشيء نفسه حينما أشرنا إلى الشواغل بشأن أي تدخل من جانب المجلس في شؤون الاتحاد الأفريقي، عندما أعرب عن النية بتقييم عمل تلك المنظمة الإقليمية بإنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، وفقا للمعايير الدولية التي لم تحدد بوضوح. وكما الحال في الماضي، فقد شاركنا بنشاط في المناقشات والمفاوضات المتعلقة بمشروع القرار، بروح بناءة سعيا للتوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، فإن سلبية القائم على الصياغة وعدم مرونته في قبول المسائل المبدئية، كالتي أثرتها للتو، بغية اعتماد نص قد يولد الشقاق، تتطلب منا التكلم عنها جهرا.

وفي الختام، نحن على ثقة بأن الشواغل في المستقبل سوف تراعي هذه الشواغل حتى يتسنى لنا التوصل إلى نص متوازن للصك بغية دعم عمل البعثة.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب ماليزيا باتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) اليوم. ونشكر الولايات المتحدة على جهودها وأعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة، التي أسهمت في سد الثغرات وتحقيق قرار أكثر قبولا. تؤيد ماليزيا القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) إذ إن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان تقوم بدور ومهام حاسمة في مساعدة ودعم الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في جنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، على النحو المبين في التقرير الخاص للأمين العام عن استعراض ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وستكون البعثة، بالتعاون والتنسيق مع الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في جنوب السودان، أقدر على مواصلة الاضطلاع بدور محوري وفعال في ضمان سلامة شعب جنوب السودان وأمنه.

ولذلك، ترحب ماليزيا بقرار الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية في جنوب السودان المتمثل في التنفيذ التام وغير المشروط للقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦) والبيان المشترك مع المجلس. ونحن نقدر الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومة الانتقالية في جنوب السودان، وكذلك نشجع الحكومة وبعثة الأمم المتحدة على تعزيز المشاركة والشراكة. كما نشيد بما أبداه الشركاء الإقليميون من دور قيادي وتضامن – أي الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، في الوساطة في الحوار من أجل استعادة السلام والاستقرار في جنوب السودان.

وأخيرا، نود أن نكرر التأكيد على أن ماليزيا تؤيد هدف القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)المتمثل في إتاحة الفرصة والحفاظ على الأساس للحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة كي تواصلا التعاون والشراكة من أجل رفاه جنوب السودان وشعبها.

السيد تاولا (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيوزيلندا تأييدا قويا عمل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، ويسعدنا أن المجلس قد تمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الولاية الجديدة للبعثة. ومع ذلك، كنا نفضل مناقشة أشمل للعمل من خلال المسائل الخلافية، ونأمل أن يتم توفير الوقت الكافي لإجراء مثل هذا النقاش في التجديد المقبل.

وينبغي للمجلس أن يواصل عن كثب رصد مدى ملاءمة ولاية البعثة في ضوء تطور الظروف على أرض الواقع. وسيكون من المهم بالنسبة للممثل الخاص الجديد للأمين العام إجراء تقييمه الخاص لاحتياجات البعثة بنظرة جديدة، وتقديم ذلك التقييم إلى المجلس في وقت مبكر من العام المقبل. وسيكون من المهم أيضا أن يدرج عمل فرقة العمل التي يرأسها الأمين العام المساعد وين بشأن التحقيق الخاص المستقل، في الولاية المقبلة. وفي غضون ذلك، نؤيد رسالة الأمين العام من تقييمه الاستراتيجي للبعثة التي مفادها أن البعثة بحاجة إلى التركيز على المهام الأكثر إلحاحا، ولا سيما حماية المدنيين ودعم العملية السياسية.

وكنقطة أخيرة، وبما أن هذا قد يكون آخر بيان علني بشأن بعثة لحفظ السلام قبل أن تنتهي مدة عضويتنا في المجلس، أود أن أشير بإيجاز إلى الجهود التي تبذلها نيوزيلندا الرامية إلى توفير حوارات جديدة وأجدى بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين من خلال المشاورات الثلاثية غير الرسمية.

ونشجع أعضاء المجلس على مواصلة هذه الجهود لإشراك البلدان المساهمة بقوات بشكل أكثر إنتاجية. ونحن مدينون أيضا لحفظة السلام وللأشخاص المكلفين بالحماية بضمان تكليفهم على نحو أكثر اتساقا بولايات واضحة وواقعية، فضلا عن تزويدهم بالموارد والمعدات والدعم للاضطلاع بولايتهم.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): لقد صوت وفد بلدي مؤيدا للقرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بالتعاون الوثيق

مع وفود الدول الأعضاء الأفريقية، لأننا مقتنعون بضرورة أن يكون مجلس الأمن موحدا في معالجة الأزمة الخطيرة في جمهورية جنوب السودان. وذلك النهج يعززه تصميمنا على دعم جنوب السودان في سعيه من أجل تحقيق الاستقرار والسلام الدائمين، بينما ندعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والبلدان المساهمة بقوات، التي نحييها مرة أخرى تحية خاصة لما تبذله من جهود وتضحيات كبيرة في بيئة صعبة للغاية.

ونطاق التحديات لايتطلب استثمار مجلس الأمن المستمر فحسب، كما يتجلى في العديد من القرارات التي اتخذها العام الماضي، للعمل الجاري للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥)، لجنوب السودان والبلدان الأخرى في المنطقة، بل نهجه الموحد أيضا، بالتنسيق الكامل مع المنظمات والبلدان في المنطقة دون الإقليمية، التي لها دور هام تؤديه.

وبالنظر إلى حالة الطوارئ الإنسانية وضرورة حماية المدنيين، يجب علينا تزويد البعثة بالوسائل اللازمة للاستجابة الفعالة. ونعتقد أنه إذا أريد لها النجاح، لا بد لمجلس الأمن الانخراط في حوار ديناميكي وبناء مع حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية، وكذلك مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي. وعمليات التبادل والتعاون، التي سنحتاج إلى تعزيزها، يجب أن تعالج العناصر الرئيسية التي تنطوي على تحقيق الاستقرار في جنوب السودان، بما في ذلك تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، وحماية المدنيين، واحترام حقوق الإنسان وتقديم المساعدات الإنسانية.

وفي الختام، يحيط وفد بلدي علما على النحو الواجب بقرار حكومة جنوب السودان بالأذن بنشر قوة الحماية الإقليمية وتنظيم إجراء حوار وطني شامل. ونشجع الحكومة على مواصلة السير على طريق المصالحة الوطنية.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) اليوم، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. إنها بعثة بالغة الأهمية، تضطلع بما هو ربما دورنا الأهم – وهو حماية المدنيين حينما تمس حاجتهم إليها. وأود أن أشيد بالرجال والنساء الشجعان الذين يشكلون قوة حفظ السلام لأنهم يضطلعون بواجبهم في أخطر البيئات في العالم. ويكلفون في أحيان كثيرة، ولنتحل بالصراحة، بمهمة مستحيلة – وهي حفظ السلام عندما لا يوجد سلام للحفاظ عليه. ويشير البعض إلى إحراز تقدم على أرض الواقع؛ لكن ليس هذا ما أراه.

في الشهر الماضي، استمعنا إلى السيد أداما ديانغ بأن العنف ما زال مستمرا، وخطر التصعيد على طول الخطوط العرقية. وبالرغم من تصريحات الحكومة، يواصل شعب جنوب السودان المخاطرة بحياته للفرار من العنف في بلده، مع وصول أكثر من ٧ ٠٠٠ لاجىء إلى أوغندا وحدها في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر. وبالتالي، فإن عمل البعثة يكتسي أهمية كبيرة، ومن الواضح بشكل مؤلم أنه ما زال هناك الكثير الذي يجب عليها القيام به.

وتدعو المملكة المتحدة جميع قادة جنوب السودان إلى إنهاء دوامة العنف. ويجب على جميع الأطراف الانخراط بصورة حقيقية للتوصل إلى حل سياسي شامل. ولقد انتظرنا طويلا لنرى إجراءات مجدية من القادة في جوبا. لقد استمعنا إلى بيانات الحكومة. وتقول إنها تسعى إلى إحلال السلام. وتقول إنها توافق على نشر قوة الحماية الإقليمية، وتدعي أنها ستسمح للبعثة بإنجاز ولاياتها. يجب الآن أن نرى ذلك في أفعالها لا في مجرد أقوالها. وندعو شركاءنا في المنطقة إلى دعم جهود الأمم المتحدة في جنوب السودان. إن النزاع لا يتوقف عند حدود جنوب السودان؛ وفي الواقع، الدول المجاورة لجنوب السودان أعلم من الجميع. وتستضيف الآن أكثر من مليون لاجئ. ولترسيخ السلام، نحن بحاجة إلى كفالة أن تعمل الأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية

الدولية المعنية بالتنمية، وأن يمارس الجميع ضغوطا لتحقيق نفس الغاية النهائية.

إن شعب جنوب السودان لم يعد يتحمل الوعود الجوفاء. إنه هو الذي يتكبد أغلى ثمن لهذه الحرب، ويدفعها من حياته وسبل عيشه. وإن واصلت الحكومة سجلها من الإخفاق في إحلال السلام، يمكننا بل ويجب علينا أن نتصرف. ويعلم الجميع حول هذه الطاولة أننا نمتلك الأدوات لذلك. وتشمل تلك الأدوات الجزاءات وحظر توريد الأسلحة. إن المملكة المتحدة تعتقد أن تلك الأدوات يجب استخدامها لإنقاذ الأرواح. ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن يتم ربطها بالإجراءات التي تقوض وقف إطلاق النار وتؤدي إلى انتشار العنف على نطاق واسع. ويجب على الحكومة ألا تعرقل نشر قوة الحماية الإقليمية، ولكنها يجب أن تتفهم أيضا أن المجلس لن يتسامح مع استمرارها في تجاهل مواطنيها. لقد أردنا أن نتوخى الوضوح في النص، ولذلك فإنني واضح للغاية الآن.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت أنغولا مؤيدة للقرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، مع التزام مجلس الأمن تجاه البلد وشعبه. وفي الواقع، ظلت الحالة في جنوب السودان، على مر السنين، مسألة تثير قلقا كبيرا بالنسبة لمجلس الأمن، الذي أذن بنشر بعثة لحفظ السلام، تعمل في بيئة صعبة للغاية. ونرحب بالتزام موظفي البعثة ونشيد بالذين بذلوا أرواحهم في محاولة لتحقيق السلام والاستقرار في جنوب السودان. وتؤكد أنغولا مجددا دعمها الكامل للبعثة ولقيادتها ولموظفيها.

وبالرغم من أن أنغولا تؤيد القرار، نود إثارة عدد من الشواغل. تمثل الغرض الرئيسي في تجديد ولاية بعثة حفظ السلام لفترة ١٢ شهرا، وإدراج قوة الحماية الإقليمية. ولا زال إدراج الأحكام المتعلقة بنظم الجزاءات وإدارة المحكمة المختلطة التي سيرسخها الاتحاد الأفريقي، من بين مسائل أخرى، مسألة خلاف فيما بين أعضاء المجلس.

لقد اجتمعت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية مؤخرا على مستوى رؤساء الدول والحكومات وشددت على أن

”حظر توريد الأسلحة أو فرض جزاءات على جنوب السودان لن يقدم الحل الذي يجري السعي إليه لتحقيق السلام والاستقرار الدائمين في البلد، مؤكدة أن ما هو مطلوب هو الحوار والمصالحة، والتزام جميع الأطراف السودانية الجنوبية تنفيذ اتفاق السلام بالكامل.“

وأنغولا تؤمن بأن الحالة الراهنة في جنوب السودان يجب معالجتها من خلال الحوار السياسي المجدي، الذي يؤدي إلى تنفيذ الاتفاق المتعلق بحل النزاع في جمهورية جنوب السودان بوصفه التركيز الرئيسي لولاية البعثة، بما في ذلك وقف دائم لإطلاق النار وأحكام لمعالجة المساءلة والأسباب الجذرية للنزاع، مما سيؤدي إلى السلام الدائم في جنوب السودان.

وأخيرا، ندعو جميع الأطراف في جنوب السودان إلى وقف الأعمال العدائية، واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية السكان المدنيين والمشاركة بحسن نية في المفاوضات السياسية لمعالجة نزاعاتها. وهذا هو الطريق الوحيد لتحقيق تطلعات شعب جنوب السودان للسلام والتنمية.

السيد بيرموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): صوتت أوروغواي للتو مؤيدة للقرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان، لأننا نعتقد أنه من الملح أن نواصل تجديد التزام مجلس الأمن بالسلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، بالنظر إلى الحالة الدقيقة التي تواجهها.

ومع أنه لم يكن لدى وفد أوروغواي أيَّ اعتراض رئيسي على النص المقترح، فإننا نقدِّر أنَّه لو كان قد جرى مراعاة الآراء التي أعرب عنها مختلف الأعضاء بقدر أكبر أثناء

عملية التفاوض. وإذ نتطلع إلى المستقبل، وتفادياً لطوارئ اللحظة الأخيرة وتوتراتها، تعتقد أوروغواي أنه لا بُدَّ لأعضاء المجلس من إجراء محادثات صريحة وودية، تفضي إلى تحسينٍ في إجراءات التفاوض وفي نوعية النتيجة – وبعبارة أخرى، في القرارات التي نتخذها.

علاوة على ذلك، يقدم القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦)، عبْر فقرات ديباجته التفصيلية، تشخيصاً صحيحاً للحالة في جنوب السودان، يتفق أيضاً مع استنتاجات البعثة التي قام بها مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر، حين أُتيحت لنا الفرصة للتواصل مع السلطات وممثلي المجتمع المدني في جنوب السودان. وقد كرَّس مجلس الأمن في هذه السنة وقتاً طويلاً للنظر في الحالة في ذلك البلد، وهو مستعد لمواصلة القيام بذلك، لكنَّ الشيء الأهم كان إنشاء ولاية تضمن الاستمرارية وتُسهِم في تلبية بعض الاحتياجات الرئيسية من أجل التطور السياسي في جنوب السودان، بما يشمل العملية السلمية واحترام الحقوق الإنسانية لمواطني جنوب السودان وتحقيق الاستقرار في البلد والتعاون مع السلطات في تعزيز القدرة على حكم جنوب السودان.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إسبانيا.

ترحب إسبانيا باتخاذ القرار ٢٣٢٧ (٢٠١٦) بالإجماع، وهو القرار الذي يجدد ولاية إحدى أهم بعثات حفظ السلام. وتبقى الحالة في جنوب السودان مصدر قلق كبير. فالبلد غارق في أزمة سياسية واقتصادية وإنسانية وأمنية حادة. وكما لو أنَّ ذلك لا يكفي، هناك مؤشرات على أنَّ النزاع قد يتحول إلى حرب عِرقية. وجميع الحاضرين هنا، وبخاصة سلطات جنوب السودان نفسها، يجب أن يبذلوا قصارى جهدهم بغية عكس اتجاه الحالة.

إننا نحيط علماً على النحو الواجب بالالتزام الذي تعهَّدت به حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية بالانتشار السريع والتفعيل الكامل لقوة الحماية الإقليمية. ونأمل أن ينتقل ذلك الآن من الأقوال إلى الأفعال، وأن تتمكن هذه الوحدة من تنفيذ ولايتها في أقرب وقت ممكن. ومن الضروري أن تكون بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان قادرة على أن تعمل دون قيود، بغية الامتثال لولايتها، وبخاصة في ما يتعلق بحماية المدنيين وتقديم المساعدة الإنسانية بصورة آمنة وغير مقيَّدة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لممثل جنوب السودان.

السيد مالوك (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، بما أن هذه هي المرة الأولى التي يأخذ فيها وفد بلدي الكلمة لمخاطبة المجلس في ظل رئاستكم، فإنني أود تهنئتكم على قيادتكم للمجلس هذا الشهر، وأتعهد بتعاوننا الكامل. وأود أيضاً أن أنوِّه بدور سلفكم في قيادة المجلس في الشهر الماضي. ولا يفوتني أن أشكركم أنتم وأعضاء المجلس على إتاحة الفرصة لي لكي أخاطب المجلس بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لبلدي.

أولاً وقبل كل شيء، أود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب، بالنيابة عن حكومة بلدي، بتعيين الأمين العام بان كي – مون للسيد ديفيد شيرر في منصب ممثله الخاص المقبل لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وأود أن أطمئنه إلى التعاون الكامل من جانب حكومة بلدي في مساعيه طوال فترة قيادته للبعثة في جنوب السودان. إضافة إلى ذلك، نقدِّر تقديراً عالياً الدور الإيجابي الذي أدَّته الممثلة الخاصة السابقة لجنوب السودان ورئيسة البعثة، السيدة إلين مارغريته لوي، ونود أن نقول لها إنها أبلت بلاء حسناً أثناء فترة ولايتها مع البعثة في جنوب السودان. ونحن نتمنى لها كل الخير في مساعيها المستقبلية.

ونرحب بالتجديد والتمديد اليوم لولاية البعثة في جنوب السودان لفترة ١٢ شهراً، سيُطلب إلى البعثة في أثنائها القيام

بالمهام الجوهرية المتمثلة في حماية المدنيين ورصد حقوق الإنسان والتحقيق فيها، بما يهيئ الظروف المؤاتية لتقديم المساعدة الإنسانية، وأخيراً، دعم تنفيذ اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، الموقَّع في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٥. وهذا نهج جيد.

إنَّ دعمنا الدائم لتمديد ولاية البعثة دليل على تقديرنا للمساهمة التي تقدمها لبلدنا. وإننا نعتبر ذلك رمزاً جيداً لتحسن حالتنا وعلاقاتنا مع الأمم المتحدة ومجلس الأمن، عقب موافقة جمهورية جنوب السودان مؤخراً على تنفيذ البيان المشترك الذي وقعته حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية ومجلس الأمن في ٤ أيلول/سبتمبر، بشأن انتشار قوة الحماية الإقليمية دون شروط.

ولكن يجب أن أعرب عن خيبة أمل وفد بلدي لأنَّ شواغلنا وشواغل بعض أعضاء مجلس الأمن لم تؤخذ في الاعتبار، وهو ما يتناقض مع روحة التعاون. ويواصل المجلس التداول بشأن المسائل الهامة للسلام والأمن في جنوب السودان دون مشاورات كافية مع المنطقة الأفريقية. ومؤخراً، عقد مؤتمر رؤساء دول وحكومات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية قمته الاستثنائية التاسعة والعشرين في ٩ كانون الأول/ديسمبر في أديس أبابا، التي أكد خلالها في بيانه أنَّ:

”فرض حظر على توريد الأسلحة أو جزاءات على جنوب السودان لن يقدم الحل الذي يجري السعي إليه من أجل سلام واستقرار دائمين في البلد، ويشدَّد على أنَّ المطلوب هو الحوار والمصالحة والتزام جميع الأطراف في جنوب السودان بأن تنفِّذ بصدق اتفاق حل النزاع في جنوب السودان وذلك بدعم من المنطقة، والمجتمع الدولي“.

وتواصل حكومة جنوب السودان رفض التهديدات السلبية بفرض جزاءات وعقوبات، التي لا تؤدي سوى إلى تقويض التعاون. والمطالبة بفرض حظر على توريد الأسلحة وجزاءات محددة الأهداف ضد كبار المسؤولين الحكوميين في جنوب السودان لن ينجم عنها سوى إضعاف قدرة الحكومة على تنفيذ ولايتها الدستورية، وإعطاء اليد العليا للجماعات المسلحة، في ضوء التاريخ الطويل من الحرب في البلد، والذي ترك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أيدي المدنيين.

وعلى الرغم من تشكك المجتمع الدولي إزاء إرادة قادة جنوب السودان في وضع حد للنزاع الذي يدمر بلدنا ويسبب الموت والمعاناة لشعبنا، لطالما اعترفنا بأننا نتشارك نفس هدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار في بلادنا. تلك العناصر أساسية لإعادة الإعمار وإعادة التأهيل والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية لبلد ظل في حالة حرب لفترة طال أمدها للغايةً. والرئيس سلفا كير ميارديت، في بيانه في ١٤ كانون الأول/ديسمبر إلى الجمعية التشريعية الوطنية، أكد مجدداً التزامه بتنفيذ اتفاق السلام نصاً وروحاً. وأعلن اعتزامه إطلاق حوار وطني يشمل جميع أصحاب المصلحة في البلد. وهذا الحوار سيقوده ساسة مرموقون ممن يحظون بالثقة والمصداقية.

وكرئيس، من المفهوم أن جانباً كبيراً من المسؤولية عن الوضع في البلد يقع على عاتق سلفا كير ميارديت، إلا أنه من الواضح أنه تكيف مع ذلك وقدم التسويات. و لم يُعترف بذلك بشكل مناسب، ناهيك عن تقديره. وخلافاً لما قد يفعله معظم الرؤساء، فقد أثبت الرئيس سلفا كير أنه يتمتع بحس قيادي وأنه كثيراً ما تنازل من أجل قضية السلام.

إن الأوامر الجمهورية التي يصدرها الرئيس سلفا كير ميارديت ينبغي ألا تترك مجالاً للشك في عزمه على بذل كل ما في وسعه لوضع حد لهذه المأساة الخرقاء التي تعانيها بلاده. وقد أعلن مؤخراً وقف إطلاق النار من جانب واحد، مع تعليمات للجيش الوطني بألا يقاتل إلا في حالة الدفاع عن النفس. وأصدر عفواً عن أولئك الذين حملوا السلاح ضد

الدولة. وأنشأ لجنة وزارية في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية مكلفة بتنفيذ البيان المشترك والقرار ٢٣٠٤ (٢٠١٦)، كما أنشأ لجنة التخطيط الوطنية ولجنة إنسانية رفيعة المستوى.

كل تلك الخطوات ترمي إلى معالجة الجوانب ذات الصلة من الأزمات التي يواجهها البلد. ودورها التنسيقي الفعال ينبغي أن يكون موضع تقدير واحترام من قبل شركائنا الدوليين لضمان شراكة أكثر فعالية في تقديم المساعدة لهذا البلد. والتعاون الوثيق والشراكة بين المجتمع الدولي وجنوب السودان أمر أساسي، لا في معالجة الكثير من المشاكل التي يواجهها البلد وتحقيق نتائج إيجابية فحسب، بل وفي تعزيز قدرة الحكومة على أن تكون أكثر نجاعة في تقديم الخدمات الأساسية لشعب جنوب السودان.

ختاماً، فإن حكومة جمهورية جنوب السودان تؤكد مجدداً التزامها بالعمل مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمجتمع الدولي عموماً. إن ما تحتاج جمهورية جنوب السودان إليه هو جدول أعمال إيجابي وبناء يشمل إعادة الأمن والاستقرار بالكامل؛ وبذل الجهود من أجل السلام والمصالحة على مستوى البلد؛ وتعزيز قطاعي الأمن والقضاء؛ ودعم جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة في سحب البنادق من أيدي المدنيين، وتقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة.

والتهديد السلبي بالجزاءات والعقاب هو ما لا نحتاجه، ولن يؤدي ذلك إلا إلى تقويض روح التعاون.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥.